

سلسلة تقارير الأصول

(بحث الاستصحاب)

بحوزه سلمية استدلالية

حول الاصل الرابع من الاصول الشرعية المقررة في الاجتهاد و
الاستنباط قد استفدناها من دراسات استاذنا الفقيه الاصولي ساحة آيت
الله العظمى الآقا ميرزا هاشم الآملی (ره) في تم المارفة

لمؤلفه

آيت الله ضياء الدين النجفي

سرشناسه	: نجفی، ضیاء الدین، ۱۳۲۵ -
عنوان و نام پدیدآور	: سلسله تقریرات الاصول (بحث الاستصحاب)... دراسات استنادية الفقه الاصولی سماحه آیت الله میرزا هاشم الأملیضیاء الدین نجفی.
مشخصات نشر	: تهران : آثار اهل بیت (ع)، ۱۳۹۴.
مشخصات ظاهری	: ۲۳۵ ص.
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۹۵۰۶۴-۲-۲
وضعیت فهرست نویسی	: فیا
پادداشت	: عربی.
موضوع	: اصول فقه شیعه
شناسه افروده	: املی، هاشم، ۱۳۸۰ - ۱۳۷۱.
رده بندی کنگره	: ۱۳۹۲ س۸ BP۱۵۹/۸/۵۷
رده بندی دیویی	: ۲۹۷/۳۷
شماره کتابشناسی ملی	: ۳۷۷۷

نام کتاب	: تقریرات الاصول (بحث الاستصحاب)
تحقیق و تألیف	: آیت الله ضیاء الدین نجفی
ناظر	: بنیاد فرهنگی اهل البيت (ع)
صفحه آرا	: فاطمه رابیع
ناشر	: مؤسسه انتشارات اهل البيت (ع)
نوبت چاپ	: اول بهار ۱۴
تیراژ	: هزار جلد
قیمت	: ۳۵.۰۰۰ تومان
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۹۵۰۶۴-۲-۲

مرکز پخش:

تهران، خیابان انقلاب، مقابل دانشگاه، خیابان ۱۲ فروردین، انتشارات فراهانی

قم، خیابان ارم، پاساژ قدس، دفتر نشر نوید اسلام

تلفن: ۳۳۰۶۴۴۴۴ - دورنگار: ۳۳۱۶۹۴۶۴

حق چاپ برای مؤلف محفوظ است.

1990

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

[illegible]

فهرست المطالب



- مقدمة: كلمة وجيزة حول الألباد في الفقه الاسلامي..... ٣١
- الاول: مكانة علم اصول الفقه و دخله في الاجتهاد..... ٣١
- الثاني: معنى الفقه و عملية الاجتهاد ثم الفقه إذاً..... ٣٣
- الثالث: تاريخ الاجتهاد في عصر الحضور..... ٣٥
- الرابع: الزعامة الدينية للفقهاء و عملية الاستنباط في زمن الغيبة..... ٣٨
- الخامس: اما هذا الكتاب في امامك..... ٤١

- المقصد الاول: في بيان ماهية الاستصحاب و لوازمه..... ٤٣
- المقصد الاول : في بيان حقيقة الاستصحاب و لوازمه..... ٤٤
- الامر الاول في تعريف الاستصحاب و بيان حقيقته و ماهيته..... ٤٥
- تعريف الاستصحاب:..... ٤٥
- اركان الاستصحاب:..... ٤٦

- ٤٦..... فى حقيقة الاستصحاب و ماهيته.
- ٤٨..... الفرق بين المسلكين:
- ٤٩..... والجواب عن الاشكالات:
- ٥٠..... ردّ على الجواب
- ٥٠..... رها يقال فى تصحيح التعريف
- ٥١..... مربي آخر على مسلك الشيخ فى التعريف:
- ٥٢..... وبالحملة فى نهج الابقاء:
- ٥٣..... ما افاده الحق الخبائى:
- ٥٤..... وفى كلامه موقع النظر:
- ٥٥..... كلام الحكيم السبزواري فى بيان شرح الاسم:
- ٥٦..... خلاف الاصطلاح:
- ٥٩..... حاصل المستفاد من التعريف:
- ٦٠..... الامر الثانى هل الاستصحاب من المسائل الاصولية او فقهية
- ٦٠..... ملاك الاصولية فى الاستصحاب
- ٦١..... لو كان بحكم العقل
- ٦١..... لو كانت الملازمة ظنية
- ٦٢..... بناءً على حجتيه من باب دليل الانسداد
- ٦٢..... حجتيه من باب الاخبار:
- ٦٥..... فى كيفية دخل الاستصحاب فى الفقه:
- ٦٦..... حال القواعد الكلية فى الفقه:
- ٦٧..... لافرق فى سند الاستصحاب:

- ٦٨..... الامر الثالث يعتبر في الاستصحاب بقاء الموضوع
- ٦٨..... يعتبر في الاستصحاب بقاء الموضوع:
- ٦٨..... القيود ترجع الى الموضوع:
- ٦٩..... لابد من حفظ الذات في حالتى اليقين والشك
- ٧١..... الامر الرابع تعتبر في الاستصحاب فعلية الشك لا التقديرى
- ٧١..... فى فعلية الشك ام يكفى التقديرى:
- ٧٢..... الامر الخامس فى حجية الاستصحاب من باب الظن النوعى
- ٧٢..... يكون حجته الاستصحاب من باب الظن النوعى:
- ٧٢..... استدلال مقتضى اعراس فى المقام:
- ٧٣..... فى ملاك الظن الشخصى:
- ٧٦..... الامر السادس لزوم اتحاد القضيتين فى الاستصحاب
- ٧٧..... كلام المحقق الخراسانى:
- ٧٩..... الامر السابع فى ملاك الاتحاد فى القضيتين فى الاستصحاب
- ٨٢..... الامر الثامن فى الفرق بين الاستصحاب وقاعدة اليقين
- ٨٢..... بيان فى قاعدة اليقين:
- ٨٤..... ما افاده استادنا النائنى:
- ٨٩..... بقى فى المقام امور:
- ٩٠..... واقول فى المقام:
- ٩٢..... الامر التاسع فى تقدم الامارات على الاستصحاب
- ٩٢..... تقدم الامارات على الاستصحاب:
- ٩٢..... بيان معانى الالفاظ المصطلحة:

- معنى الحكومة و التخصيص: ٩٣
- حفظ المباني في مقام التقديم ٩٣
- مسلك صاحب الكفاية في التقديم: ٩٥
- فالحق ما ذهب اليه الشيخ: ٩٧
- نظرنا في التحقيق: ٩٨

المقصد الثاني في بيان أدلة حجية الاستصحاب ١٠١

- المقصد الثاني: هي أدلة حجية الاستصحاب ١٠٢
- و قد استدلل على حجية الاستصحاب بوجوه ١٠٢
- الوجه الاول: بناء العقلاء على حجج الاستصحاب ١٠٢
- قد يرد هنا اشكال: ١٠٣
- تقرير الاشكال بوجه آخر: ١٠٥
- الوجه الثاني: الاجماع المحكي على حجية الاستصحاب ١٠٦
- استدلال صاحب الكفاية: ١٠٧
- الوجه الثالث في الحجية وجود الروايات الواردة ١٠٨
- الرواية الاولى صحيحة زرارة ١٠٨
- فقه الحديث و الاشكال في المقام: ١٠٩
- الشبهة الموضوعية: ١٠٩
- الجملة الشرطية ومعناها هنا: ١١٠
- حاصل معنى الرواية: ١١١
- الاطلاق المستفاد من الرواية: ١١١

- ۱۱۱..... الشك في المقتضى:
- ۱۱۲..... تطبيقات الامثلة في الموارد:
- ۱۱۲..... الاحكام الوضعية الكلية:
- ۱۱۲..... الحق عندنا جريان الاستصحاب في الكل:
- ۱۱۳..... اذا كان دليل السابق لبيئاً:
- ۱۱۳..... الصحيحة الثانية لزراعة:
- ۱۱۴..... ترتيب الاستدلال بهذه الرواية:
- ۱۱۴..... هذه الرواية من اموراً:
- ۱۱۶..... قوله في النقطة الاولى:
- ۱۱۶..... وهنا يحتمل وجوها:
- ۱۱۷..... الاحتمالات الموجودة في الرواية:
- ۱۱۸..... سؤال زراعة:
- ۱۱۹..... الفقرة الاخيرة من الرواية دليل واضح على المطلوب:
- ۱۲۰..... الاشكال هو نقض اليقين باليقين لا بالشك:
- ۱۲۱..... الوجوه المحتملة في بيان دفع الاشكال:
- ۱۲۲..... بيان الايراد على الوجوه المذكورة:
- ۱۲۳..... في كفاية الطهارة الاستصحابية:
- ۱۲۴..... الاشكال من جهتين:
- ۱۲۴..... كلام المحقق الخراساني في دفع الاشكال:
- ۱۲۵..... الاشكال على كلام الخراساني:
- ۱۲۵..... اشكال الثاني على صاحب الكفاية و جوابه:

- ١٢٦..... والتحقق في المقام.
- ١٢٦..... اذا كان مقصوده الشرطية الواقعية:
- ١٢٧..... ان كان مقصوده هو الجامع:
- ١٢٧..... اشكال استنادنا العراقي (قده).
- ١٢٨..... الجامع بين الطوليتين لا يتصور:
- ١٢٨..... على الأرض على الطهارة الواقعية:
- ١٢٨..... الطهارة السببية خارج عن الفرض.
- ١٢٩..... كلام استنادنا لثاني (قده).
- ١٢٩..... نتيجة الكلام في المنة.
- ١٢٩..... الصحيحة الثالثة لزراعة.
- ١٣٠..... كيفية دلالة الرواية:
- ١٣١..... اشكال القوم على الرواية:
- ١٣١..... في بيان الجواب عن الاشكال:
- ١٣١..... اذا كان التطبيق بنحو الثقة:
- ١٣٢..... نتيجة الكلام:
- ١٣٢..... ممنوعة حمل الرواية على الثقة:
- ١٣٢..... حاصل الاشكال:
- ١٣٣..... جواب الاشكال:
- ١٣٣..... قول الخراساني باطلاق الرواية:
- ١٣٣..... كلام الشيخ في الجواب:
- ١٣٤..... فالتحقق في الجواب:

- الجهة الثانية: ١٣٥
- الرواية الرابعة في حجية الاستصحاب رواية محمد بن مسلم: ١٣٦
- الاحتمالات المتصورة في الرواية: ١٣٦
- استدراك الشيخ الاعظم من كلامه: ١٣٧
- تحقيقنا في المقام: ١٣٨
- والذي حقيق انه اضطرب كلمات القوم هنا: ١٤٠
- كلام المسفق خراساني: ١٤٠
- ايراد النائين سمي صاحب الكفاية: ١٤١
- حاصل الكلام: ١٤٢
- الاشكال في كيفية الدلالة: ١٤٣
- دفع الاشكال: ١٤٣
- فالتحقيق عدم دلالة الرواية على الاستصحاب: ١٤٤
- في بيان سعة دلالة الاخبار على حجية الاستصحاب: ١٤٤
- جريان الاستصحاب في جميع الصور: ١٤٥
- المقصد الثالث في بيان تقسيمات الاستصحاب ١٤٧
- المقصد الثالث: في تقسيمات الاستصحاب ١٤٩
- ينقسم الاستصحاب بانواع كثيرة: ١٤٩
- استصحاب الحكم الكلي: ١٥٠
- التحقيق جريان الاستصحاب في جميع الاقسام: ١٥٠
- كلام الشيخ هنا: ١٥١

- ١٥١ والجواب عن كلام الشيخ:
- ١٥٢ جريان الاستصحاب فى حكم العقل:
- ١٥٢ استصحاب الموضوع فى حكم العقل:
- ١٥٣ استصحاب الموضوع بوصفه:
- ١٥٤ أصالة عدم القرنية:
- ١٥٤ الاستصحاب فى اللوازم العادية:
- ١٥٤ أصالة عدم الأرض:
- ١٥٥ أصالة عدم الحمل:
- ١٥٦ جريان الاستصحاب فى الأصول الوجودية:
- ١٥٦ والجواب عن هذا القول:
- ١٥٦ الأول الاستصحاب المصطلح:
- ١٥٧ الثانى الاستصحاب القهقرى:
- ١٥٨ الثالث استصحاب العدم الأزلى:
- ١٦٠ الرابع الاستصحاب المستند الى حكم العقل:
- ١٦١ قاعدة مقتضى والمانع:
- ١٦١ الخامس قاعدة مقتضى والمانع والفرق بينهما وبين الاستصحاب:
- ١٦٣ نتيجة الكلام فى الاقسام الثلاثة:
- ١٦٨ السادس جريان الاستصحاب فى الشك فى رافعية الوجود:
- ١٦٩ السابع هل الاستصحاب جعلياً او اعتباراً:
- ١٧١ التاسع جريان الاستصحاب فى الشك فى الغاية:
- ١٧٣ العاشر التفصيل بين الاحكام التكليفية والوضعية:

- ۱۷۶ فتمام كلامهم انما هو بالنسبة الى ذات المضاف بما هو
- ۱۸۰ الحادى عشر الاحكام التكليفية:
- ۱۸۳ الثانى عشر الولاية والامامة والنبوة:
- ۱۸۵ ومن الوضعيات الحجية:
- ۱۸۶ حاصل الكلام فى الحكم الوضعى:
- ۱۸۸ التحقيق عندنا وجه رابع:
- ۱۸۸ حاصل الكلام فى الوضعيات:
- ۱۹۱ المقصد الرابع فى بيان ذوات الاستصحاب
- ۱۹۳ المقصد الرابع : فى تنبيه الاستصحاب
- ۱۹۳ التنبيه الاول: فى لزوم فعلى الشك واليقين:
- ۱۹۴ عدم كفاية التقديرى
- ۱۹۴ فى بيان المثال
- ۱۹۵ والتحقيق فى المقام
- ۱۹۶ التنبيه الثانى: فى الامارات والاصول المحرزة
- ۱۹۷ التحقيق عندنا
- ۱۹۸ ما افاده الشيخ
- ۱۹۹ ما افاده استادنا النائينى
- ۱۹۹ مبنى المحقق الخراسانى
- ۲۰۰ جريان الاستصحاب فى الاصول المحرزة
- ۲۰۰ فى الاصول الغير المحرزة

- ٢٠٢..... التنبيه الثالث: في الاستصحاب الكلى
- ٢٠٢..... الاستصحاب الكلى على اقسام
- ٢٠٦..... المشهور جريان الاستصحاب هنا
- ٢٠٧..... كلام النائينى
- ٢٠٨..... جواب شيخنا الاستاد العراقي
- ٢٠٩..... شبهة العبائية
- ٢٠٩..... واحيب عن الشبهة اولا
- ٢١١..... تنمة فى الكلام
- ٢١١..... الثالث من اقسام الاستصحاب الكلى
- ٢١٤..... اشكال الشيخ الاعظم على الفاضل التونى
- ٢١٦..... كلام شيخنا الاستاد العراقي
- ٢١٧..... التنبيه الرابع: فى استصحاب الزمان و الامور التدريجية
- ٢١٨..... والتحقيق فى المقام
- ٢١٨..... الحركة القطعية و التوسطية
- ٢١٩..... الحركة التوسطية
- ٢١٩..... و اما الاشكال فيها
- ٢٢٠..... جريان الاستصحاب فى نفس الزمان و فى الزمانيات
- ٢٢٠..... اما فى نفس الزمان
- ٢٢١..... اما فى الزمانيات
- ٢٢٢..... نظرية صاحب الكفاية فى الحركة القطعية و التوسطية
- ٢٢٢..... حاصل الاشكال، ان الزمان تدريجى الحصول

- ٢٢٢ و الجواب عن الاشكال
- ٢٢٣ و ما قيل في المقام
- ٢٢٣ و الجواب عن هذا الاشكال
- ٢٢٤ و ما قاله استادنا
- ٢٢٤ في كيفية لسان الدليل
- ٢٢٥ لو كان الزمان قيداً
- ٢٢٥ لو كان الزمان ظرفاً
- ٢٢٦ ما قاله النائين (قوله)
- ٢٢٦ لو كان الزمان قيداً
- ٢٢٧ ما قاله صاحب الكشف
- ٢٢٧ كلام الشيخ في المقام
- ٢٢٧ لو كان الشك من جهة الشبهة المفهومة
- ٢٢٨ مفاد كان الناقصة
- ٢٢٨ حاصل الكلام
- ٢٢٩ في استصحاب الزمانيات و التدريجية
- ٢٢٩ فالكلام هنا في موضعين
- ٢٣٠ الحكم في الزمانيات المحضة
- ٢٣١ و حاصل التحقيق اذا كان الزمان قيداً لموضوع الحكم
- ٢٣٢ كلام فاضل النراقي
- ٢٣٣ اشكال استادنا النائيني على النراقي
- ٢٣٣ استدراك الاستاد عن الاشكال

- ٢٣٤ ثم اشكل الاستاد على الاستدراك
- ٢٣٤ تحقيقنا في المقام
- ٢٣٥ حاصل الكلام هنا:
- ٢٣٥ اذا كان الزمان ظرفاً لموضوع الحكم:
- ٢٣٦ الصورة الثالثة والرابعة:
- ٢٣٧ لا شك ان لا يمكن تقييد الحكم بدون تقييد موضوعه
- ٢٣٧ والجواب ان الفرق بين الواجب والشروط والتعلق
- ٢٣٨ الاشكال الثاني:
- ٢٣٨ والجواب انه فرق بين عدم الاقتضاء واقتضاء العدم
- ٢٤٠ التنبيه الخامس: في الاستصحاب التعليقي
- ٢٤٠ ماهية استصحاب التعليقي
- ٢٤٠ الاقوال ثلاثة في المقام
- ٢٤١ التعليق على قسمين:
- ٢٤١ حقيقة الاستصحاب التعليقي
- ٢٤٢ فقد ذهب المانعون واستدلوا:
- ٢٤٣ كلام المحقق النائيني
- ٢٤٤ لا فرق بين الاحكام الوضعية والتكليفية
- ٢٤٦ واما الجواب عن قول ما نعين
- ٢٤٧ اما المجوزون فقد استدلوا:
- ٢٤٨ اشكال وجواب
- ٢٤٨ حاصل الكلام في التحقيق

٢٤٩	بيان التفصيل في المسئلة.....
٢٤٩	والجواب عن التفصيل.....
٢٥١	التنبيه السادس: في استصحاب احكام الشرايع السابقة.....
٢٥١	كيفية اقسام الاحكام.....
٢٥٢	واما التحليل في الاقسام.....
٢٥٣	وجرد الاشكال و الجواب عنه.....
٢٥٤	شكنا الاستاد النائيني.....
٢٥٤	تحقيقنا في المقام.....
٢٥٥	كما قاله صاحب الفصول في كلماته.....
٢٥٦	جواب الاشكال.....
٢٥٧	تنمة في نسخ الشرايع.....
٢٥٩	التنبيه السابع: في الاصل المثبت.....
٢٥٩	تفصيل الكلام في تنقيح المقام.....
٢٦٠	اللوازم العقلی و العادی المترتبة على المستصحب.....
٢٦١	ما هو المقصود من الاصول المثبت.....
٢٦١	في بيان الامثلة هنا.....
٢٦٢	كما هو الحال في مؤديات الطرق و الامارات.....
٢٦٢	توضيح الكلام في الاصل المثبت.....
٢٦٣	المراد بالاصل المثبت في قول المشهور.....
٢٦٣	لو كان الواسطة خفية او جلية.....
٢٦٤	عمومية الحكم في اللائثار.....

- ٢٦٤ الوجه الذى يذكر حجية اصل المثبت
- ٢٦٥ جعل المماثل للمستصحب
- ٢٦٥ حاصل الكلام
- ٢٦٥ توهم و دفع
- ٢٦٦ المقصود فى باب الامارات هو الكاشفية عن الواقع
- ٢٦٦ حجة فى الاصول العملية على طبق مؤدى الاصل
- ٢٦٧ جعل الحجة فى اثبات الامارات دون الاصولى
- ٢٦٧ ذكر مو دمن الاءاة فى المقام
- ٢٦٨ الفرق بين الانا الشرعية لآثار العقلية والعادية
- ٢٦٨ حجية مثبتات الامارات دون الاصول
- ٢٦٨ ما افاده استنادنا النائينى
- ٢٧٠ فى معنى الحجية
- ٢٧٠ فتحصل مما قلناه حجية الاصول بمعنى جعل المماثل
- ٢٧١ الحجية بمعنى المنجزية او المعذرية
- ٢٧١ ما افاده الشيخ الاعظم
- ٢٧٢ كلام المحقق الخراسانى
- ٢٧٣ نظرية شيخنا المحقق الحائرى
- ٢٧٣ انصراف الادلة فيما اذا كانت الواسطة خفية
- ٢٧٤ فيما اذا كانت الواسطة جلية
- ٢٧٤ اذا كانت الواسطة والمستصحب متضايقين
- ٢٧٥ ما قاله استنادنا العراقى

- ٢٧٥..... فالحق عندنا هو الانصراف في الالة.
- ٢٧٧..... التنبيه الثامن في اصالة تاخر الحادث.
- ٢٧٧..... اذ كان الشك في زمان حدوث الحكم او الموضوع.
- ٢٧٧..... اما ان يلاحظ بالنسبة الى الزمان او حادث آخر.
- ٢٧٨..... لو كانا الحادثين متضادين.
- ٢٧٨..... ان كان الاثر مترتباً على نفس الحادث.
- ٢٧٨..... ان كان الاثر مترتباً على تاخره عن زمان الشك.
- ٢٧٨..... لو كان الاثر مترتباً على الوجود و عدم تقدمه.
- ٢٧٩..... الشك في زمان حدوث الادتين او تقارنهما.
- ٢٧٩..... لو كانت هذه الامور محققاً في الخارج.
- ٢٨٠..... لو كانت من الامور الاعتبارية الانعائية.
- ٢٨١..... لو كان الاثر بالنسبة الى زمان آخر.
- ٢٨١..... الكلام في ذات القيد.
- ٢٨٢..... خلاصة الكلام في المقام.
- ٢٨٣..... لو كان الاستصحاب في نفس العناوين.
- ٢٨٣..... لو كانا من الامور الانتزاعية.
- ٢٨٤..... فتحصل من جميع ما قلناه.
- ٢٨٤..... اذا كانا مجهولي التاريخ.
- ٢٨٦..... و اما تفصيل البيان.
- ٢٨٦..... المقام الثاني لو كان احدهما معلوماً و الآخر مجهولاً.
- ٢٨٧..... فالحق عندنا في المقامين.

- التنبيه التاسع: لا فرق بين كون الدليل هو العقل او الشرع..... ٢٨٩
- التنبيه العاشر في حرمة نقض اليقين بغير اليقين..... ٢٩١
- التنبيه الحادي عشر في استصحاب حكم المخصص..... ٢٩٢
- تنقيح البحث..... ٢٩٣
- المقدمة الاولى..... ٢٩٣
- العدة الثانية..... ٢٩٣
- اذا عرفت ذاك فنقول..... ٢٩٤
- ثم لا يمتنع ان يكون..... ٢٩٥
- والحاصل ان «الكلب»..... ٢٩٥
- المقدمة الثالثة..... ٢٩٦
- الاستمرار في الخطاب..... ٢٩٦
- نظرية استادنا العراقي..... ٢٩٧
- كلام استادنا النائيني..... ٢٩٧
- المقدمة الرابعة..... ٢٩٨
- اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم..... ٢٩٨
- اما في مقام الثبوت..... ٢٩٨
- الكلام في مقام الاثبات..... ٢٩٩
- اذا كان الحكم تحريمياً..... ٣٠٠
- اذا كان الحكم من الاوامر..... ٣٠٠
- ثم ما ذكرنا من التقسيم ياتي في المخصص ايضاً..... ٣٠١
- والحاصل ان صور المسئلة اربعة..... ٣٠٢

- ٣٠٣..... تفصيل الشيخ الانصارى هنا.
- ٣٠٣..... توضيح كلام الشيخ.
- ٣٠٤..... كلام الشيخ يرجع الى ما قلناه.
- ٣٠٤..... حاصل كلام الشيخ.
- ٣٠٥..... ايراد كلام الشيخ الاعظم (قده).
- ٣٠٥..... جواب استادنا الحائرى.
- ٣٠٥..... اشكال جواب.
- ٣٠٦..... فيما اذا كان الصوم اتماماً.
- ٣٠٦..... فى الاحكام الرضعية والتكليفية.
- ٣٠٧..... فى الاحكام الوجبة والتحريرية.
- ٣٠٧..... اذا كان بالاطلاق من ناحية الازمان.
- ٣٠٧..... اذا كان بالاطلاق من ناحية الموضع.
- ٣٠٩..... و تلخيص الكلام.
- ٣١٠..... التنبيه الثانى عشر: فى ان المراد من الشك فى دليل الاستصحاب هو الاعم.
- ٣١٠..... نقض البقاء هو العلم بالبقاء.
- ٣١١..... احتمال كون الشك هو المتساوى الطرفين.
- ٣١١..... كلام شيخنا الاعظم (قده).
- ٣١٣..... التنبيه الرابع عشر: عدم الفرق بين دليل العقل والشرع فى دليل الاستصحاب.
- ٣١٤..... التنبيه الخامس عشر: فى استصحاب اجزاء المركب.
- ٣١٤..... تقرير وجه الاول.
- ٣١٦..... الوجه الثانى: فى تقريره.

- ٣١٧..... الوجه الثالث في تقريره.....
- ٣١٧..... وهو الحق عندنا.....
- ٣١٧..... استدلال الشيخ قده.....
- ٣١٨..... في بيان وجه الاول:.....
- ٣١٨..... اشكال النائي.....
- ٣١٨..... في بيان وجه الثاني.....
- ٣١٩..... اشكال النائي.....
- ٣٢٠..... في بيان وجه الثالث.....
- ٣٢٠..... اشكال استاذنا النائي.....
- ٣٢١..... ايرادنا على مقالة الاستاذ.....
- ٣٢١..... في جريان القواعد.....
- ٣٢٣..... تسمية:.....
- ٣٢٤..... والتحقيق عندنا.....
- ٣٢٧..... المقصد الخامس خاتمه: في بيان لواحق الاستصحاب.....
- ٣٢٩..... خاتمة في لواحق الاستصحاب وهنا امور.....
- ٣٢٩..... الامر الاول لزوم اتحاد القضيتين في الاستصحاب.....
- ٣٣٠..... الملاك هو اتحاد القضيتين عرفاً.....
- ٣٣٢..... الامر الثاني: الفرق بين الاستصحاب وقاعدة اليقين.....
- ٣٣٢..... ما افاده شيخنا الاستاذ العراقي قده.....
- ٣٣٣..... كلام الشيخ الاعظم قده.....

- و التحقيق عندنا ۳۳۳
- ما افاده استادنا المحقق النائني قده ۳۳۴
- قيل بانحلال القضيتين ۳۳۴
- الامر الثالث: في مقتضى جريان الاستصحاب عدم العلم بالخلاف ۳۳۶
- الامر الرابع: في الاستصحاب و اصول المحرزة ۳۳۷
- كلام المحقق الخراساني ۳۳۷
- بمن أن المسئلة من طريق آخر ۳۳۸
- لكن التحقبة ۳۳۹
- كلام شيخ الاعظم ۳۴۰
- في بيان ضعف هذا الاستدلال ۳۴۰
- قاعدة اليد و اصابة الصحة و افرا و التجاوز ۳۴۰
- قاعدة القرعة ۳۴۱
- في تعارض الاستصحابين ۳۴۱
- الامر الخامس: في الاستصحاب و قاعدة اليد ۳۴۲
- اختلاف المباني في قاعدة اليد ۳۴۲
- تقرير الاشكال على التقريرين ۳۴۳
- تقرير بناء العقلاء في قاعدة اليد ۳۴۴
- قاعدة اليد اصل او اماراة ۳۴۴
- اما في مقام الثبوت ۳۴۵
- اما في مقام الاثبات ۳۴۶
- الروايات الواردة في الباب ۳۴۶

- ٣٤٧..... اما وجود الاجماع هنا
- ٣٤٧..... اما بناء العقلاء
- ٣٤٨..... حاصل الكلام
- ٣٤٩..... الامر السادس: في نسبة الاستصحاب مع قاعدة القرعة،
- ٣٤٩..... جريان القرعة في الشبهات الموضوعية
- ٣٥٠..... الشبهات المقرونة بالعلم الاجمالي
- ٣٥١..... ملاك الاستدلال في هذه القاعدة انها امانة او ارتكاز العرف
- ٣٥١..... والتحقيق في المقام تقديم القرعة
- ٣٥٢..... في بيان الايراد هنا
- ٣٥٢..... جواب الايراد عن المحقق الثاني
- ٣٥٣..... والتحقيق في هذا الجواب
- ٣٥٣..... والتحقيق عندنا
- ٣٥٤..... كلام الشيخ الاعظم قده
- ٣٥٥..... الامر السابع: الاستصحاب وقاعدتي الفراغ والتجاوز:
- ٣٥٥..... وجود الاشكال و جوابه
- ٣٥٦..... في وجهة التقديم القاعدتين
- ٣٥٦..... كلام شيخنا العراقي
- ٣٥٧..... في بيان نتيجة الايراد
- ٣٥٨..... الفراغ والتجاوز قاعدتان او قاعدة واحدة
- ٣٥٩..... ايراد المحقق الثاني
- ٣٥٩..... في امكان تصوير الجامع بينهما

- ٣٦١ نظرية شيخنا الاستاد العراقي
- ٣٦١ اما قول المشهور في المسئلة
- ٣٦٢ كلام العلامة الهمداني
- ٣٦٢ اشكال استادنا العراقي عليه
- ٣٦٣ في بيان دفع الاشكال
- ٣٦٣ قول الشيخ الاعظم قده
- ٣٦٤ كلام الحق الخراساني
- ٣٦٤ تقرير آخر في سبب العلامة الهمداني
- ٣٦٥ تحقيقنا في المقام
- ٣٦٥ نتيجة الكلام على المخار
- ٣٦٨ الامر الثامن: في تنبيهات قاعدة الفرائد
- ٣٦٨ التنبيه الاول انه لايجري قاعدة التحاه في الموضوع
- ٣٦٩ التنبيه الثاني في جريان القاعدة مطلقا و التفضل
- ٣٦٩ التنبيه الثالث
- ٣٦٩ كلام الشيخ الاعظم قده
- ٣٧٠ و الحق عندنا انه لا اشكال في التعميم
- ٣٧٠ التنبيه الرابع
- ٣٧٠ التنبيه الخامس
- ٣٧١ التنبيه السادس
- ٣٧١ التنبيه السابع
- ٣٧١ تقرير اشكال و جوابه

٣٧٢	التنبيه الثامن.....
٣٧٣	التنبيه التاسع.....
٣٧٥	التحقيق عندنا جريان القاعدة في الجميع.....
٣٧٦	جريان القاعدة قبل العمل في المقدمات.....
٣٧٦	حاصل الكلام فيما نحن فيه.....
٣٧٧	التنبيه العاشر في انطباق المأتى به مع المأمورية.....
٣٧٨	اسكال وجواب.....
٣٧٩	كلام اسم ادنا الحقّة الثائني.....
٣٧٩	ان القاعدتين عزيمة و رخصة.....
٣٨٠	ما قاله شيخنا الاستاذ العراقي.....
٣٨١	الامر الثامن : اصابة الصحة ونسبها مع الاستصحاب.....
٣٨١	الاستصحاب الطولي والعرضي.....
٣٨٣	في بيان التفصيل بحسب الموارد.....
٣٨٤	والبحث هنا في مقامين:.....
٣٨٤	المقام الاول: في لزوم احراز العنوان.....
٣٨٥	العبادات والمعاملات على حدّ سواء.....
٣٨٧	منها تحقق الاجتماع.....
٣٨٧	منها جريان حكم عقل.....
٣٨٨	الجهة الثانية في جريان الاصل في عمل الغير او الاعم.....
٣٨٩	والتحقيق عندنا.....
٣٨٩	الجهة الثالثة: و هي الصحة الواقعية او الصحة الظاهرية عند العامل او الحامل.....

٣٩٠	فالحق عدم جريان الاصل
٣٩١	الجهة الرابعة: لا بد في جريان الاصل من احراز العنوان
٣٩١	واما المقام الثانى فيما يحرز به العنوان:
٣٩١	والتحقيق عندنا هو الاعم
٣٩٤	الامر التاسع: فى جريان اصالة الصحة فى المعاملات
٣٩٤	هنا جهات من البحث و نذكرها فى ضمن امور
٣٩٤	الامر الاول
٣٩٥	الامر الثانى
٣٩٥	وزان اصالة الصحة و ان افوا بالعقود
٣٩٦	اصالة الصحة تجوز فى كلامنا فى الشبهة الموضوعية والحكمية
٣٩٦	الامر الثالث
٣٩٧	استدلال المشهور فى المقام
٣٩٨	ايراد كلام مشهور
٣٩٩	والتحقيق عندنا
٣٩٩	ماقاله استاذنا المحقق النائنى فى غير محله
٤٠٠	حاصل الكلام
٤٠٠	الرابع: القدر المتقين من دليل اصالة الصحة الفعلية لا انتهاها
٤٠١	كلام شيخ الاعظم
٤٠٢	مراد الشيخ فى هذا المقال
٤٠٢	والتحقيق عندنا
٤٠٢	وهنا بحث كبرى و صغرى

- ٤٠٣..... الكلام فى الصرف والسلم.
- ٤٠٣..... الخامس: فى الصرف و السلم.
- ٤٠٣..... السادس: الكلام فى العقد الفضولى.
- ٤٠٤..... الكلام فى بيع الوقف.
- ٤٠٤..... السابع.
- ٤٠٥..... ١٠- استنادنا الثانى هنا.
- ٤٠٥..... واما الجواب عنه.
- ٤٠٦..... والحق عندنا هو عام الجريان.
- ٤٠٧..... الامر العاشر: فى عدم حجية مثبتات اصاله الصحة.
- ٤٠٧..... فى مثبتات اصاله الصحة.
- ٤٠٩..... ايراد هذا الكلام.
- ٤١٠..... الامر الحادى عشر: فى بيان ورود اصاله الصحة او حكمه بها على الاستصحاب المخالف لها.
- ٤١١..... والتحقيق عندنا.
- ٤١٣..... ما قاله المحقق الشيرازى.
- ٤١٤..... التحقيق عندنا.
- ٤١٦..... و قد يتوهم.
- ٤١٧..... الامر الثانى عشر: فى جريان اصاله الصحة فى الاقوال والاعتقادات.
- ٤١٧..... اما الصحة فى الاقوال فتكون لها صور اربعة.
- ٤١٩..... اما الصحة فى الاعتقادات.
- ٤٢٠..... فى تعارض الاستصحابين.
- ٤٢١..... من تعارض الاستصحابين هو السببى والمسببى.

- ٤٢١ القسم الاول: معنى استصاين الطولين
- ٤٢١ حكومة اصل السببي
- ٤٢٢ لفظ الحكومة فى الآيه والروايه
- ٤٢٣ بيان المحقق الخراسانى فى تقريب عنوان الورود
- ٤٢٤ نظريه شيخنا الاستاد العراقى
- ٤٢٤ واما الجواب عنه
- ٤٢٤ كلام شىخ الانصارى فى تقريب الحكومة
- ٤٢٥ والتحقيق على سبب الحكومة
- ٤٢٦ نظريه شيخنا على فى باب الحكومة
- ٤٢٦ اشكال كلام استاذنا العراقى
- ٤٢٧ نظريه استاذنا الحائرى بيان فى نظام المرتبى
- ٤٢٨ تقرير الاشكال فى كلامه قده
- ٤٢٩ كلام النائينى فى توجيه الحكومة
- ٤٣٠ اما الجواب
- ٤٣٠ والحاصل فى اصل السببى والمسببى
- ٤٣١ هذا حاصل كلام العلمين قدهما
- ٤٣٢ والتحقيق عندنا عدم جريان التعارض الطولى
- ٤٣٢ واما القسم الثانى من تعارض الاستصحابين اذا كانا عرضيين
- ٤٣٣ والتحقيق عندنا عدم جريان الاصلين فى اطراف العلم الاجمالى
- ٤٣٤ استاذ كلام النائينى قده
- ٤٣٥ وحاصل الكلام فى المقام

المقدمة: كلمة وجيزة حول الاجتهاد فى الفقه الاسلامى

وهنا امور

الاول: مكانة علم اصول الفقه ودخوله فى الاجتهاد

انَّ علم أصول الفقه له ارتباط عميق مع "علم الفقه"، والنسبة الموجودة بينهما نسبة المقدمة الى ذى المقدمة، فهو بالنسبة الى لفقه كالتطوق بالنسبة الى الفلسفة. ولأجل هذه الرابطة العميقة بين علم الأصول و"علم الفقه" يعبر عن هذا العلم بـ «أصول الفقه» أى أنَّ علم الأصول يعدّ بمثابة الأسس والاركان لعلم الفقه. وقد عرّف علم الأصول بأنّه: «العلم بالقواعد الممهّدة لاستنباط الأحكام الشرعية». وغايته: هى القدرة على الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية من مداركها المعيّنة. وموضوعه: الأدلة الأربعة، أو مايقع فى طريق الاستنباط. وبعد أن تعرفنا على علم أصول الفقه وأنّه هو الذى يوصلنا الى استنباط الحكم الشرعى من أدلته التفصيلية لابدّ أن نتعرف على ماهية تلك الأدلة وهى عند الشيعة:

١- القرآن الكريم:

ويعبر عنه بـ «الكتاب» وهو الدستور الإلهي، وقد جاءت فيه جملة من أمهات الأحكام.

٢- السنة:

وهي عبارة:

١- أوامر المعصوم ونواهيه، وتعليقاته التي فاه بها.

٢- أفعاله وأعماله التي قام بها، والتي نشعر باباحتها، إذا أتى بها بعنوان الوجوب أو الإستحباب، فتدل على وجوب ذلك العمل أو استحبابه، ما لم يكن ما أتى به من خصائصه كنوافل الليل، نواها.

٣- تقريراته التي أقرها على عمل من أصحابه بمحضر و منظر منه.

٣- الإجماع:

فاذا لم يجد من أراد الظفر بحكم، ولم يحصل بغيته من ظواهر الكتاب، ولم يتمكن من الوصول إليه عن طريق السنة، فإن وجد أن الفقهاء «اتفقوا» على فتوى واحدة في ذلك الحكم وجب عليه الأخذ بإجماعهم، إمّا الأمة لاتتفق على الجملة، لأن إجماعهم يكشف عن قول المعصوم.

٤- العقل:

فاذا لم يحصل الطالب، أو المجتهد بغيته في الكتاب، ولا السنة، ولم يكن هناك إجماع للأصحاب في المسألة، يصل الأمر وتعيين الوظيفة بما يقتضيه العقل من الأصول العملية. فأتضح من هذا أن عملية استنباط واستخراج الحكم الشرعي إنما تكون من هذه المصادر الأربعة، أعني: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل.

الثاني: معنى الفقه وعملية الاجتهاد:

ثم إن الفقه إذاً فى اللغة، الفهم، واصطلاحاً، هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية.

وأخذ الكلمة «الفرعية» فى هذا التعريف لحصر البحث وخروج الأصول الاعتقادية عن دائرة موضوع علم الفقه.

وتحصيل العلم بالأحكام الشرعية له طرق وأسباب خاصة.

والفقيه هو الذى حصل له العلم بالأحكام الشرعية بواسطة عملية الاستنباط، وبذل طاقته من الأدلة والمباحث الخاصة، وهذه العملية تتوقف على تحصيل مقدمات وهى:

١- علم النحو، والصرف، واللغة، والمعانى والبيان، والبديع، ...

وذلك أن القرآن والحديث باللغة العربية، وبدون الاحاطة والعلم بهذه المواد المذكورة لايمكن استخراج الحكم والاستفادة من القرآن والحديث.

٢- تفسير القرآن الكريم. نظراً الى أن الفقيه يريد الرجوع الى القرآن المجيد واستنباط الحكم الإلهى منه فلا بد أن يكون عالماً ولو على نحو الإلمام بنحو القرآن والتفسير.

٣- علم المنطق، كل علم استخدم فيه الاستدلال لاثبات ما لا بد لطالبه من التوصل والعلم بالقواعد المنطقية حتى يتمكن من الوصول الى هدفه والحصول على مايتغيه من ذلك العلم.

٤- علم الحديث، فالفقيه لا بد أن يكون عارفاً بأقسام الحديث من الصحيح والضعيف وغيرهما من الأحوال التى يبحثها هذا العلم.

٥- علم الرجال، وهذا العلم يتناول رجال سند الحديث و شهادات أصحاب كتب الرجال هؤلاء بالوثاقة، أو عدمها لتحديد امكانية الاعتماد عليهم فى صحة الروايات التى رووها عن المعصومين عليهم السلام.

فعلم الحديث يتناول الراوى من جهة كونه عدلاً، إمامياً، أو ثقة، أو ضعيف، أو مجهول، وما إلى ذلك من أحوال الراوى.

٦- عام الأصول، وهو أهم ما يحتاج إليه الفقيه فى عملية استنباط واستخراج الحكم الشرعى من الأدلة، وهذا العلم يبين لنا كيفية الاستنباط واخراج الحكم من المصادر التى سنبحثها.

امور أخرى تقع فى طريق الاستنباط:

وقد ذكر علماء الأصول فى مقام تحصيل موضوع علم الأصول أن موضوعه الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

واعترض على ذلك: بأن الأدلة الأربعة ليست موائمة جامعاً لجميع موضوعات مسائل علم الأصول، فمثلاً مسائل الاستلزامات موضوعها الحكم، إذ يقال مثلاً: إن الحكم بالوجوب على شىء هل يستلزم تحريم ضده أولاً؟.

و مسائل حجية الإمارات الظنية كثيراً ما يكون موضوعها الذى يبحث عن حجية شىء خارج عن الأدلة الأربعة، كالشهرة، وخبر الواحد.

ومسائل الأصول العملية موضوعها الشك فى التكليف على أنحائه، وهو أجنبى عن الأدلة الأربعة أيضاً.

ولذا عدل المحقق الخراساني عن تعريف المشهور وقال: إن موضوع علم الأصول هو الكلي المنطبق على موضوعات مسائله المشتقة لخصوص الأدلة الأربعة...

وقال الشهيد السيد الصدر: إن موضوع علم الأصول هو كل ما يترتب أن يكون دليلاً وعنصراً مشتركاً في عملية استنباط الحكم الشرعي والاستدلال عليه، والبحث في كل مسألة أصولية، إنما يتناول شيئاً مما يترتب أن يكون كذلك، ويتجه إلى تحقيق دليلية والاستدلال عليها اثباتاً ونفيّاً، فالبحث في حجية الظهور أو خبر الواحد أو الشهرة بحث في دليليتها، والبحث في أن الحكم بالوجوب على شيء هل يستلزم تحريم ضده بحث في دليليته الحكم بوجوب شيء على حرمة الضد، ومسائل الأصول العملية يبحث فيها عن دليليته الشك وعدم البيان، على المعذور، وهكذا...

فصح أن موضوع علم الأصول هو الأداة المشتركة في الاستدلال الفقهي، والبحث الأصولي يدور دائماً حول دليليتها.

الثالث: تاريخ الاجتهاد في عصر الحضور

وبعد أن تعرفنا على الأدلة التي تستخدم في عملية الاستدلال فإدّعى إلى ما يعرف لدينا بالاجتهاد، لا بد أن نتكلم شيئاً عن الاجتهاد من حيث تاريخه وأهميته لغير تسؤال التالي هل أن فقهاء الإمامية أخذوا يستفيدون من هذه الأدلة بعد عصر الأئمة «ع»؟ أو أنهم كانوا يستفيدون منها مع وجود الأئمة «ع»؟

١. كفاية الأصول ٦: ١.

٢. دروس في علم الأصول الحلقة الثانية / ١٠-١١.

أن «علم الأصول» الذي يبتنى عليه الاجتهاد والاستنباط لم يكن أمراً حادثاً لدى الشيعة، فهو لم يُبتكر بعد عصر الأئمة «ع» كما ذهب البعض الى ذلك، بل إن الأصحاب والرواة في عصر الأئمة «ع» كان لهم في علم الأصول رسائل و تأليفات في مختلف مسائل الأصول، والتاريخ يشهد بأن الأئمة «ع» كانوا يأمرؤن أكابر صحابيتهم و تلامذتهم الذين كانوا يلمون الأصول و مبادئ الفقه بأن يجلسوا في المسجد و يفتون الناس، و من جهة أخرى كانوا يدعون الناس الى أخذ الفتى من هؤلاء، بعد أن وضعوا لمن يتصدى للإفتاء شروطاً معينة.

ونسوق فيما يلي بعض الروايات والحوادث التي تثبت ما ندعيه:

- ١- قال الامام الصادق «ع» لآبار بن تغلب: اجلس في مسجد المدينة وافت الناس، فأنى أحب أن يرى في شيعتي مثلك.
- ٢- مارواه عبدالعزيز بن المهدي عن الامام الرضا «ع» قال: سألته فقلت: أنى لأقدر على لقاءك في كل وقت، فعمن آخذ معالم ديني؟ قال «ع»: خذ عن يونس بن عبد الرحمن.
- ٣- رواية على بن المسيب الهمداني عن الامام الرضا «ع» قال: حدثنا «ع» شقوتي بعيدة ولست أصل إليك في كل وقت، فمن آخذ عنه معالم ديني؟ قال «ع»: زكريا بن آدم المأمون على الدين والدنيا.

١. جامع الرواة: ٩: ١.

٢. رجال النجاشي/ ٣١١، مع العلم بأن يونس مع الصنفين في أصول الفقه راجع تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام/ ٣١٠-٣١١.

٣. جامع الرواة: ١: ٣٣٠.